علم السياسة

طبيعته وأساليبه

من أجل أن نتفهم طبيعة علم السياسة ومداه ، يحسن بنا أن نلخص الموضوعات التي يشتمل عليها حتى نعرف طرقه ونعين الحدود التي تفصله عن سائر العلوم الأخرى الوثيقة الصلة به . ويحسن كذلك تعريف بعض المصطلحات السياسية الأساسية .

وعلى النقيض من التعريفات الدقيقة المضبوطة للعلوم الطبيعية ، فان مصطلحات علم السياسة كثيراً ما تستخدم في المخاطبات العادية دون عناية أو تحفظ ، وتنسب اليها معانٍ مزدوجة فضلاً عن أنها كثيراً ما تشوّه عمداً بأن تنسب اليها معان تتفاوت جمالاً وقبحاً وفقاً لما تمليه الأغراض الحزبية أو الوطنية .

طبيعة علم السياسة

يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة . وهو يعالج شؤون العلاقات بين الأفراد الذين يؤلفون وحدات سياسية وينظم حكوماتهم وأعمالهم فيما يتعلق باصدار القوانين والتشريعات وتنفيذها ، والاشراف على العلاقات الداخلية . فهو يعنى بالعلاقات بين الأفراد الخاضعين لقوانين الدولة ، وبعلاقة الأفراد أو الجماعات بالدولة ، وعلاقة الدولة بالدول الأخرى ، ويعالج مشكلة التوفيق بين السلطة السياسية والحرية الشخصية . ويهتم بنوع خاص بالدولة ، والحكومة ، والقانون . ولا يقتصر اهتمام علم السياسة على النظم السياسية وحسب ، بل يتعداها الى النظريات السياسية أيضاً ، وهي تشمل نظريات الفلاسفة السياسيين عن الدولة ، والقوانين السياسية العامة التي تشكل تفكير الشعب السياسي . وكان للنظريات والمثل العليا السياسية تأثير قوي على تطور الدولة وتقدمها ، وخاصة بعد ما شرع الانسان يتحكم في ما كان يعدّ قبلاً عمّا لا شعوريّاً وأصبح يوجهه ويغيره .

ويبحث علم السياسة من الوجهة التاريخية في أصل الدولة ونشأتها ، وتطور النظم والنظريات

السياسية في العصور الغابرة ، وهو يوجه الحركات والاتجاهات السياسية حسبما يقتضي الرقيّ والتطور .

وعند ما يعالج علم السياسة الحاضرَ ، يحاول أن يصف النظريات والنظم السياسية القائمة ويقارنها ويبوّبها ، كما انه يعني فضلاً عن الحاضر بالمستقبل ، أي بما يجب أن تكون عليه الدولة في ما يجيء من الأيام ، بغية تحسين النظم والجهود السياسية على ضوء الأحوال المتغيرة والمستوى الأدبي المتبدل . وهو لهذا دراسة للدولة في الماضي والحاضر والمستقبل ، دراسة للنظم والمهام السياسية ، ودراسة للهيئات والنظريات السياسية . ومن النتائج التي يستقيمها علم السياسة من دراسة الدولة ، يحاول أن يشرح طبيعة الدولة ، ويستنتج أسباب نموها ورقيها وتقدمها .

السياسة باعتبارها علماً

لقد قيل إن علم السياسة ليس « بعلم » بكل ما تشتمل عليه الكلمة من معانٍ ، وذلك لاسباب منها : كبر شأن مادته وتعقيدها ، وصعوبة تطبيق وسائل البحث العلمي الصارمة عليه ، واختلاف الخبراء على وسائله وقوانينه ونتائجه ، وعجزه عن التنبؤ بالتطورات السياسية في المستقبل . والواقع أن علم السياسة لا يستطيع أن يكون علماً تاماً لان قوانينه ونتائجه لا يمكن صوغها في نصوص دقيقة وافراغها في قوالب مضبوطة ، ولأنه لا يستطيع أن يتنبأ بالأحداث السياسية . أضف الى ذلك أن العلاقات الاجتماعية والسياسية دائمة التغير وما قد يعد اليوم صائباً ، يصبح في المستقبل خطأً وضلالاً .

ولو أننا وصفنا العلم بأنه مجموعة من الحقائق أو المعارف تتصل جميعها بموضوع معين تكتسب بالتأمل النظامي وبالاختبار والدرس ، وتحلل وتبوّب في كتلة واحدة متحدة united whole ، إذا سلمنا بهذا ، حقّ لعلم السياسة أن يطالب بلقب « علم » . ويمكن استنتاج القوانين العامة بدرس مادته درساً نظامياً وتطبيق نتائجه عند حل المشكلات السياسية . وكثيراً ما يعصى على السياسيين تطبيق النظريات العلمية تطبيقاً عملياً ، فيضطرون الى المصالحة [1] أو « الترقيع » أو الاهتمام بالمصالح الصغيرة المنفصلة ، بدلاً من النظر الى الحكومة نظرة علمية واسعة شاملة . ويرجع ذلك إلى تأثيرات الماضي أو الأحوال الحاضرة ، وإلى جهل الجمهور المطبق ، أو الذاتية وحب النفس .

و « علم » السياسة الذي يبحث عن دقيق الوصف والتبويب للهيئات السياسية ويحدد

(١) ... لفظ تستعمله الانكليزية أحد أوجهه ليؤدي معنى Compromise بالانجليزية أي « حل وسط » راجع مقالته عن « المصالحة » في الهلال ، مارس ١٩٣٨ .

بالقوى التي تخلقها وتحكمها ، يختلف عن « فن » السياسة و « فلسفة » السياسة . فمن السياسة يهدف إلى تحديد قوانين السلوك ومبادئه التي يجب مراعاتها إذا أرادت الهيئات السياسية أن تسير سيراً حكيماً . أما فلسفة السياسة ، أو النظريات السياسية ، فإنها تهتم بالكليّات لا بالجزئيات ، وتبحث في تعيين المبادىء الأساسية والرئيسية . وترمي فلسفة السياسة الفقهية Juristic political philosophy إلى تحديد طبيعة الدولة كأداة تضع القوانين وتنفذها . وتقصد فلسفة السياسة الأخلاقية Ethical political philosophy إلى التثبت من طبيعة سلطة الدولة ومجالها على ضوء الأهداف التي وُجدت الدولة لتحقيقها وتُعرّف الدولة وفقاً لأغراضها وأهدافها، ويُحكم على نظمها وأعمالها حسبما تكون درجة بلوغها تلك الأهداف .

أساليب علم السياسة

ينبغي على الباحث في الظواهر السياسية أن يعمل دون أن يستعين بالأجهزة الميكانيكية كسائر العلوم ، ولا يستطيع أن يتكهن بالوقائع السياسية الموضوعة تحت البحث ، وليس لهذه الظواهر استجابات في فترات منتظمة ، كما إن المواد العلمية التي يناط بدراستها وبحثها تتأثر بأفعال الأفراد والجماعات، ولا يمكن التنبؤ بها أو توقعها. ويجب عليه كذلك أن يتجنب الحجج الأولية « a prion »[1] والتعاليم الغامضة أو القاطعة القائمة على التفكير الاستنتاجي

ومن أساليب بحث الدولة ودراستها ما يلي :

أولا : أسلوب الملاحظة Observation وهو يدرس دنيا الحياة السياسية من جديد . ويحاول أن يكشف حقائق التنظيم الحكومي والنشاط الحكومي ، إما بالاتصال المباشر بالقائمين بهذه الأعمال أو بدراسة الاحصاءات . وينبغي أن يكون « الملاحظ » واثقاً من مصادره وأن يتجنب التعميمات والقياسات السطحية وأن يختبر العلاقة بين الحقائق المختلفة .

ثانياً : أسلوب التجربة . ويجوز استخدامه في حيّز محدود لأن الحكومات ما فتئت تغيّر سياسة الدولة . وكل قانون جديد ، وكل مؤسسة جديدة ، وكل سياسة جديدة ، هي تجربة ، سواء أدركنا ذلك أم لم ندركه . وقد تؤدي ملاحظة نتائج التغييرات الى إجراء تعديلات جديدة ، وتقليد المجهودات الناجحة ، واستبعاد ما أخفق منها .

ثالثاً : الأسلوب البيولوجي ، وهو يقابل بين الدولة والجسم الحيّ ، ويصف كيان الدولة ويحلل أهدافها وفقاً لمبادىء علمي النبات ووظائف الأعضاء ، ويوجه رقيها حسب نظرية

(١) يرى بعض الكتاب أن يترجم a prion « بالحقائق النظرية أو النظرية » ومن هؤلاء الاستاذ عبد الكريم الأزهري . راجع مقاله عن توماس كوبلاند في الرسالة العدد ٦٤٦

التطور . ويسفر هذا الأسلوب عن مقارنات ذات شأن ، غير انها ينبغي أن تستخدم بحرص شديد لأن قوانين النمو والتحول التي تتحكم في الأجسام الحية لا تنطبق على الدولة .

رابعاً : الأسلوب النفسي : وهو يحاول أن يفسر الظواهر السياسية بوساطة المبادىء النفسية ، ولا سيما بدرس الدوافع الكامنة وراء تصرف الانسان وأعمال العقول المجتمعة والمؤتلفة والوسائل التي تؤثر في الرأي العام . وهو يساعد كذلك على شرح الأسس التي تنهض عليها الأحزاب السياسية والتي منها تنبعث المجادلات الدولية .

خامساً : الأسلوب القضائي أو القانوني : وهو يعد الدولة كأنها شركة قانونية وُجدت لوضع القوانين وتنفيذها . ويعدُّ هذا الأسلوبُ المجتمع السياسيَّ مجموعةً من الحقوق والالتزامات القانونية . وهو يحلل علاقات القانون العام بالدولة ، غير انه يتجاهل عدداً كبيراً من القوى الاجتماعية والفوق قانونية Extra-legal التي يرتكز عليها الدستور والقوانين الخاصة بالدولة التي تؤثر في العلاقات بين الانسان وأخيه .

سادساً : الأسلوب التاريخيّ : وهو يضع تعميمات استنتاجية مستخرجة من دراسة الوقائع التاريخية . ويحاول شرح ماهيّة الهيئات السياسية وما تؤول اليه عن طريق معرفة ما كانت عليه قبلاً ، ودراسة الطريقة التي بها تطوّرت . وعند استخدام هذا الاسلوب ينبغي على الباحث أن يتحرّى الدقة في اختيار المادة وتحليلها ، وأن يتجنب المحاباة والتحامل . وينبغي أن تكون الحقائق التي يجمعها صحيحة ، كما يجب أن يكون التفكير في هذه الحقائق منطقيًّا واضحاً .

سابعاً : الأسلوب المقارن : وهو يتصل اتصالا وثيقاً بالأسلوب التاريخي ، لأنه يحاول أن يكشف القوانين العامة والقرارات النهائية من دراسة ماضي الدولة بوساطة منهج من الاختيار والمقارنة والاستبعاد . وعند محاولة فحص القضايا العامة فحصاً دقيقاً ينبغي تجنب التشابه السطحي ، وجمع جميع عناصر المشكلة التي تُبحث ، ومراعاة التجاوز في بعض الحالات تجاوزاً معقولاً نظراً لتباين الأحوال أو الظروف .

ثامناً : الأسلوب الفلسفي : وهو يقرّر أن هناك مُثُلاً عالية كاملة ، ويستنتج منها النظريات الخاصة بطبيعة الدولة وعملها وأهدافها ، ثم يحاول إيجاد تجانس بين نظرياته والحقائق الواقعة المستمدة من التاريخ والحياة السياسية ، ويغيّر نظرياته كلما لزم الأمر . وخطر هذا الاسلوب يكمن في الاعتماد على أوهام صرف لا علاقة لها بالحقائق العملية . غير أنه إذا عُزز بالملاحظة الصائبة ، والنقد التاريخي ، والدراسة المقارنة ، أصبح ذا قيمة [1]

ربيع فلسطين

(١) عولنا في كتابة هذا المقال على كتاب Political Science. By: R. G. Gettell